العدد 3254 - السنة الحادية عشرة
الخميس 20 ربيع الآخر 1440 - الموافق 27 ديسمبر 2018
Thursday 27 December 2018 - No.3254 - 11 th Year

الماليشيا تنقلب على اتفاق السويد وترفض تسليم الميناء

اليمن: أول اجتماع لطرفي النزاع ولجنة مراقبة الهدنة في الحديدة

الجنرال الهولندي باتريك كمارت خلال اجتماع مع مسؤولين في الحديدة

جندي يمني

عدن – «وكالات»: انطلق في مدينة الحديدة اليمنية، أمس الأربعاء، أول اجتماع للجنة تضم طرفي النزاع اليمني، والأمم المتحدة، والمكلفة بمراقبة وقف إطلاق النار الهش، حسب مسؤول مقرب من الحكومة اليمنية، المعترف بها دوليا.

وقال المسؤول لوكالة فرانس برس عبر الهاتف: «بدأ الاجتماع، يمكنني أن أؤكد ذلك».

وأضاف «نتوقع الخروج بنتائج إيجابية»، رغم أن القوات الموالية للحكومة والمتمردين الحوثيين يتبادلون الاتهامات بخرق الهدنة منذ دخولها حيز التنفيذ، في 18 ديسمبر الجاري.

من جانب اخر بعد زيارة رئيس فريق المراقبين الدوليين لميناء الحديدة الجنرال الهولندي باتريك كاميرت، أعلن الحوثيون أمس الثلاثاء رفضهم تسليم الميناء، في انقلاب صريح وواضح على اتفاق السويد والقرار الأممي 2451.

ونقل موقع «وكالة 2 ديسمبر» اليمني، عن وكيل محافظة الحديدة الموالي للحوثيين عبد الجبار الجرموزي في تصريحات لوسائل إعلام الميليشيا أن «تسليم ميناء الحديدة ليس مطروحا أبدا».

يُذكر أن اتفاق استوكهولم بين الحكومة اليمنية والمتمردين الحوثيين، نص على انسحاب الميليشيا من موانئ الحديدة، والصليف، ورأس عيسى قبل نهاية العام الجاري، ومن مدينة الحديدة قبل 7 يناير المقبل، انسحاب تضمنه ايضا قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2451، الذي صادق على اتفاق السويد برعاية مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن، مارتن غريفث.

من جهة أخرى قال مصدر محلي، إن جماعة الحوثي، أوقفت بيع مادة الغاز المنزلي في العاصمة صنعاء، واشترطت تجنيد 20 من كل حارة إلى صفوفها للسماح بالحصول على الغاز.

وأوضح المصدر، وفق موقع نيوز يمن، إن مشرف ميليشيات الحوثي، في مديرية السبعين، اجتمع بعقال الحارات في المنطقة، وابلغهم بان عليهم جمع 20 شاب من كل حارة، لتجنيد 10 منهم في شرطة العاصمة والبقية في صفوف المقاتلين على الجبهات، في مقابل السماح للاهالي بالحصول على اسطوانات الغاز، عبر العقال.

ويعيش سكان عديد من الاحياء في العاصمة صنعاء،بدون غاز منزلي منذ شهرين، في الوقت الذي تحولت فيه هذه المادة إلى مصدر لثراء مشرفي الحوثي وعقال الحارات، ببيع اقل من نصف الكمية للسكان بالسعر الرسمي، ثم نقلو الجزء الأكبر منها إلى السوق السوداء لبيعها باسعار مرتفعة.

من جانب اخر أعلن مصدر عسكري في الجيش اليمني، مصادرة كميات كبرى من الحشيش المخدر كانت في طريقها إلى العاصمة صنعاء داخل سلال برتقال.

وقال المصدر، لصحيفة الوطن السعودية، أمس الأربعاء، إن «الشرطة العسكرية السابعة تمكنت من مصادرة شحنات المخدرات التي كانت مخبأة داخل سلال البرتقال بكميات تصل إلى 300 كيلوغرام من مادة الحشيش المخدر، في نقطة مفرق الجوف أثناء توجهها إلى العاصمة صنعاء».

ولفت إلى أن التحقيقات والاستدلالات كشفت أن المخدرات في الطريق لتسليمها إلى أحد مشرفي الميليشيا الحوثية في العاصمة صنعاء.

وأضاف المصدر، أن الميليشيات الحوثية تستفيد من تجارة المخدرات منذ زمن طويل، عن طريق قيادات خبيرة في هذا المجال، وعلى رأسها عبد الملك الحوثي، الذي كان زعيم عصابة مخدرات قبل 2003.

من ناحية اخرى اطلقت قوات الجيش اليمني مسنودة بتحالف دعم الشرعية، عملية عسكرية جديدة لتحرير المواقع الواقعة بين جبهتي مران وعلب شمالي غرب محافظة صعدة.

وذكر قائد اللواء الثالث حرس حدود العميد عزيز الخطابي، أن فتح الجبهة الجديدة، والتي تعد جبهة القلب للمحافظة، جاء بعد دراسة استراتيجية لإدارة المعارك في المحافظة، بهدف الإسراع بإنهاء انقلاب الميليشيا الحوثي المدعومة من إيران، وفقا لما ذكره موقع «سبتمبر نت» الثلاثاء.

وأكد أن قوات الجيش اليمني تمكنت خلال العملية من تحرير جبل «التفاخ»، وجبل «المصرف»، وجبل «القشبة»، وسوق «الباحة» والتي تقدر مساحتها بـ35كم.

ولفت الى أن المعارك أسفرت عن تكبد الميليشيا خسائر بشرية ومادية كبيرة، نظرا لمفاجئتها بفتح جبهة جديدة لم تكن تتوقعها.

- الحوثيون يبتزون سكان صنعاء بالغاز لتجنيدهم
- مصادرة كميات ضخمة من الحشيش في طريقها إلى الانقلابيين بصنعاء
- الجيش اليمني يحرر مواقع جديدة بصعدة

هدم منزل الرئيس الجزائري في وجدة

المغرب: المطالبة بحل الحزب الإخواني الحاكم

المحامي المغربي محمد الهيني

الرباط – «وكالات»: قررت السلطات المغربية هدم منزل الرئيس الجزائري، عبد العزيز بوتفليقة، في وجدة على الحدود بين البلدين، بسبب تداعيه للسقوط.

ونقل موقع «هسبريس» المغربي، أن سلطات مدينة وجدة المغربية، أبلغت السفارة الجزائرية بأن منزل بوتفليقة أضحى خطرا على المباني المجاورة، رغم مبادرة أصحابه، بترميم المنزل الذي شهد ولادة الرئيس الجزائري.

من جهة أخرى طالب محمد الهيني، عضو هيئة دفاع الطالب آيت الجيد بنعيسى، بحل حزب العدالة والتنمية، بعد حضور عبد الإله بنكيران، الأمين العام السابق للحزب ورئيس الحكومة السابق، جلسة محاكمة القيادي في الحزب المذكور عبد العالي حامي الدين، المتهم بقتل الطالب اليساري بنعيسى في منتصف التسعينات من القرن الماضي.

وقال الهيني وفق ما نقل موقع هسبريس المغربي، إن «المغرب لم يشهد في تاريخه أن يحضر رئيس حكومة سابق للدفاع ومناصرة متهم بالقتل العمد»، موردا أن الحزب الإخواني الحاكم «شريك في جريمة الاغتيال السياسي، وعليه تحمّل مسؤوليته».

وفي الوقت الذي أكد فيه بنكيران أن حضوره المحاكمة كان بصفة «مواطن عادي ومن حقه ذلك»، أوضح الهيني أن «بنكيران رئيس حكومة سابق وحضوره إلى المحكمة يحمل تأثيرا على جهاز القضاء المستقل».

وأضاف المحامي المغربي عن الطالب اليساري القتيل، أن«المحكمة لن يرهبها الإنزال الذي قام به حزب رئيس الحكومة، ولن ترهبها مقولة بنكيران السابقة التي قال فيها: لن تسلمكم أخنانا»، في إشارة إلى المطالب بإدانة حامي الدين، مُشددا على أن «حضور بنكيران يعتبر جريمة ويدل على أنه كان رئيس حكومة جماعة، وعشيرة حزبه».

وأضاف المحامي الحالي والقاضي المغربي السابق، مخاطبا حزب العدالة والتنمية: «نقول لهم بنعيسى لا رئيس حكومة له، ولا وزراء يساندونه، ولا برلمانيين أو رؤساء جماعات يقفون بجانبه؛ لكن له الوطن».

وكانت محكمة الاستئناف بمدينة فاس أجلت محاكمة عبد العالي حامي الدين، القيادي في حزب العدالة والتنمية والمستشار بالغرفة الثانية في البرلمان المغربي، التي انطلقت أمس الثلاثاء، 12 فبراير المقبل، بعد اتهامه بالمشاركة في القتل العمد للطالب اليساري آيت الجيد محمد بنعيسى.

مواجهة بين حسني ومرسي للمرة الأولى منذ 2011

مبارك: هاربون من «الإخوان» و«حماس» و«حزب الله» احتلوا شريطاً حدودياً مع غزة

وصول الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك إلى المحكمة

القاهرة – «وكالات»: شهدت محكمة جنايات القاهرة، أمس الأربعاء، انطلاق النظر في قضية اقتحام الحدود الشرقية، والتي ستشهد مواجهة بين الرئيس المعزول محمد مرسي، والرئيس الأسبق محمد حسني مبارك.

وجاء ذلك في قاعة محكمة أبن تعاد محاكمة مرسي وآخرين من جماعة الإخوان الإرهابية، في قضية اقتحام حدود البلاد الشرقية وعدد من السجون إبان الانتفاضة التي انطلقت في 25 يناير 2011.

وبعد بداية الجلسة، التي تنقلها قناة قضائية خاصة على الهواء مباشرة، دخل مبارك مرتديا بذلة وربطة عنق برفقة نجليه علاء وجمال إلى المحكمة بمعهد أمناء الشرطة في طرة بجنوب القاهرة، وكان يسير على قدميه ويتوكأ على عكاز بينما كان مرسي، داخل قفص الاتهام.

ووقف مبارك عند منصة الشهود، لكن القاضي محمد شيرين فهمي رئيس المحكمة قال: «لاحظت المحكمة أن الشاهد طاعن في السن، ولا يقوى على الإدلاء بشهادته واقفا». وأمر القاضي بإحضار مقعد له.

وفي البداية رفض مبارك الإدلاء بشهادته إلا بعد إذن رئيس الجمهورية الحالي عبد الفتاح السيسي والقيادة العامة للقوات المسلحة نظرا لأن شهادته تتضمن أسرارا للدولة وتتعلق بأمنها.

لكنه استجاب لاحقا لطلب القاضي بالإجابة على بعض الأسئلة التي لا تتضمن أمورا تتعلق بأسرار أو أمن البلاد.

وكانت محكمة النقض، أعلى محكمة مدنية في البلاد، قضت في 2016 بإلغاء حكم محكمة الجنايات بإعدام مرسي ومرشد الجماعة الإرهابية محمد بديع وغيرهم، وبسجن عدد آخر في هذه القضية وأمرت بإعادة محاكمتهم أمام دائرة جنايات جديدة.

و قال الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك في شهادته أثناء محاكمة مرسي وآخرين في قضية اقتحام السجون، إن المتسللين استخدموا الأسلحة في الشيخ زويد، والعريش وأطلقوا النار على الشرطة، وانتشروا في الميادين، وأطلقوا النار من فوق العمارات.

وأشار مبارك إلى أن المتسللين الهاربين من السجون من حماس وحزب الله وجماعة الإخوان الإرهابية، خاصة من سجن وادي النطرون.

وأكد مبارك :«لا أعرف عدد القتلى في الأحداث لأنهم كانو بيضربو نار ولكن الأجهزة لديها معلومات».

وأوضح مبارك أنه لا يملك معلومات عن خطفه لبعض رجال الشرطة أثناء الأحداث.

وقال مبارك:«هناك مخططات كثيرة كانت تحاك ضد الدولة المصرية بعد 25 يناير 2011 ، لكني لست في حل للحديث عنها قبل الحصول على إذن من الجهات المختصة».

وعن شهادة اللواء حبيب العادلي الذي تحدث عن تسلل فلسطينيين عبر الأنفاق منذ الثمانينيات من القرن الماضي بهدف للتجارة بين غزة وسيناء، قبل أن يتطور الهروب عبر أنفاق غزة مع الوقت، قال مبارك: «موضوع الأنفاق موضوع كبير وحصل، كانت بتبدأ من غزة وتوصل لسيناء، وكانت بتطلع في البيوت والمزارع وأماكن كثيرة». وتابع «دمرنا أنفاقا كثيرة واقترحنا مع وزارة الدفاع على إجراء معين علشان نخلص من هذه الأنفاق، وبقية التفاصيل لا أستطيع الإفصاح عنها».

وسأله القاضي: «لماذا لم تتخذ إجراءات حاسمة لتدمير الأنفاق؟». فأجاب مبارك قائلا: «دمرنا آلاف الأنفاق وطلبت من وزارة الدفاع حلا جذريا للموضوع، ولما بدأنا لقينا ضرب النار اشتغل علينا من غزة».

واستكملت محكمة جنايات القاهرة أمس الأربعاء، النظر في محاكمة الرئيس المعزول محمد مرسي و26 آخرين من قيادات الجماعة الإرهابية، في القضية المعروفة إعلاميا بـ«اقتحام السجون».

وكان المستشار الراحل هشام بركات النائب العام السابق، قد أمر بإحالة المتهمين للمحاكمة الجنائية بعد أن كشفت تحقيقات قاضي التحقيق المنتدب للتحقيق تورط ما يناهز 800 متهم من حماس، وحزب الله، وجماعة الإخوان الإرهابية، وبعض التكفيريين من بدو سيناء، وبالتزامن مع اندلاع تظاهرات 25 يناير2011، في إطلاق قذائف ار بي جي، وأعيرة نارية بكثافة في جميع المناطق الحدودية من الجهة الشرقية مع قطاع غزة، و تفجير كمائن حدودية، وأحد خطوط الغاز، والتسلل عبر الأنفاق إلى مصر، في سيارات رباعية الدفع ومدججة بأسلحة نارية ثقيلة اربي جي، جرينوف، بنادق الية، والسيطرة على شريط حدودي بطول 60 كيلومترا، وخطف 3 ضباط شرطة وأحد أبنائه.